

المحاضرة الثانية:

القوة في نظريات العلاقات الدولية

أولاً: النظرية الواقعية

1. الواقعية الكلاسيكية:

ترتبط الواقعية التقليدية بهانز مورغنثاو الذي يرى أن السياسة الدولية هي صراع مستمر من أجل القوة ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية سواء كانت سياسية، اقتصادية، دينية، فلسفية، فإنها لا تتحقق إلا بالقوة التي هي الهدف العاجل دوماً لأي سياسة، والقوة لديه هي جميع العناصر المشكلة للقوة القومية الشاملة من مكونات مادية وغير مادية (الموارد الطبيعية، السكان، الموقع.. إلخ)، لكن ما يجمع هذه العوامل المختلفة في كل متكامل، ويمنحها الاتجاه والتأثير المطلوب، هي استراتيجيات وتكتيكات إدارتها من قبل نخب الدولة لجعلها تؤثر وبأقصى قدر في القضايا الدولية التي تمس المصلحة القومية سواء في وقت السلم أم الحرب.

وصراعات القوة تهدف إما للحفاظ على الوضع القائم من خلال منع أي تحول جذري في توزيع القوة على المستوى الدولي، أو للتوسع الامبريالي لتعديل الوضع القائم، بتغيير توزيع القوة من خلال التفوق المحلي، إقليمي، أو هيمنة عالمية، بوسائل عسكري، اقتصادية، أو ثقافية بالهيمنة على عقول الآخرين وهناك سياسة ثالثة تلجأ إليها دول الوضع القائم، والدول الامبريالية على حد سواء ووهي سياسات تحقيق النفوذ للتأثير على الآخرين من خلال القوة التي تمتلكها، الدولة أو تعتقد انها تمتلكها، أو ترغب بأن يعتقد الآخرين بانها تمتلكها فعلاً، ووسائل هذه السياسة هي الدبلوماسية واستعراض القوة.

والسعي نحو القوة لدى مورغنثاو مرتبط بالطبيعة البشرية، وهي لا تتعلق بالتأثير المادي فقط بل بأي شيء يؤسس للسيطرة ويحافظ عليها، سواء ارتكز على العنف أم الروابط النفسية، والقوة هي إما أن تكون سبب لأي نشاط أو فعل يهدف للحصول على مقوماتها، أو هدف للعلاقات الدولية لديه هي صراع من أجل القوة، أو وسيلة بتوظيفها لتحقيق غايات محددة.

2. الواقعية الجديدة

أ. الواقعية الهيكلية: يعد كينث والتز هو مؤسس الواقعية الهيكلية ومن انصار التيار الدفاعي فيها، فالواقعية الهيكلية ترى ان النظام الدولي يتحدد وفق عوامل ثابتة الا وهي الفوضوية وغياب السلطة العليا،

ومساعي الدول لتحقيق الأمن، وعوامل متغيرة وهي توزيع القدرات بين الدول، والتي يعتمدُ تصنيفُها على حجم السكان، الإقليم، وفرة الموارد، القدرة الاقتصادية، القوة العسكرية.

والدول هي الفاعل الرئيسي بحكم قوتها العسكرية، ففي نظام دولي تنعدم فيه السلطة العليا القادرة على توفير الحماية للدول ضد استخدام القوة، فانه لا يمكن تحقيق الأمن إلا من خلال المساعدة الذاتية، فيجب على الدول أن تعتمد على نفسها لتحقيق الأمن، ووسيلتها في ذلك هي التعبئة العسكرية الداخلية، والتحالفات لتحقيق توازن القوى لردع التهديدات وتحقيق الأمن، وفي إطار الجدل حول مقدار القوة اللازمة لكي تحافظ الدول على امنها في ظل البيئة الفوضوية إنقسمت الواقعية الهيكلية الى تيارين:

- **الواقعية الدفاعية:** يرون ان زيادة القوة لا تخدم غاية تحقيق الامن، لان ذلك سوف يقود الى تشكيل الاحلاف المضادة وإقصاء الطرف الذي يسعى للهيمنة، بل يجب تحقيق الامن لا القوة.

- **الواقعية الهجومية:** يؤكد جون ميرشايمر رائد هذا التيار بانه على الدول أن تسعى للحصول على اكبر قدر من القوة، وحتى الوصول للهيمنة ان سنحت لها الظروف بذلك، لان ذلك افضل طريقة تضمن فيه الدولة أمنها، ووسيلة الدولة في تحقيق ذلك هي القوة المتاحة التي تتمثل بالأصول العسكرية الملموسة التي تمتلكها الدول، والقوة الكامنة المتضمنة المكونات الاجتماعية والاقتصادية التي تدخل في بناء القوة العسكرية.

ب. **الواقعية الميركنتالية:** يُمثل العامل الاقتصادي لدى غيلبن المُحرك لسلوكيات الدول ووسيلة التغيير وليس العامل العسكري فحسب، ويحدثُ هذا التغيير بعد حرب شاملة، ويتحقق إستقرار النظام وتوازنه لدى غيلبن عند قناعة الدول بعدم وجود مكاسب من التغيير، وبخلاف ذلك ستسعى الدول لتغيير النظام عندما تفوق المكاسب الخسائر، بالتوسع الإقليمي السياسي والاقتصادي، إلى أن تتساوى التكاليف مع العوائد أو تتجاوزها.

ولكي تضمن الدولة هيمنتها على النظام الدولي يجب ان تُحقق تفوقاً تقني، سياسي، إقتصادي، مُعزز بتفوق عسكري، فالقوة الاقتصادية تمكن المُهيمن من توفير مزايا اقتصادية لبقية الدولة مما يجعل هيمنته محل قبول طوعي، أما القوة العسكرية فتمنحه القدرة على ارغام الدول المعارضة له وإكراهها على القبول بهيمنته

3. **الواقعية التقليدية الجديدة:** ترتبط بمجموعة مفكرين ابرزهم راندل شويلر ، ويليام وولفورث، فريد زكريا، وجدعون روز والذي منحها اسمها.

يرى الواقعيون التقليديون الجدد أن القوة المادية النسبية هي التي تحدد المعايير الأساسية للسياسة الخارجية لأي بلد، ومع ذلك، فهم يؤكدون أنه لا يوجد ربط مباشر بين القدرات المادية وتوظيف الدولة لها في البيئة الخارجية، فالقرارات باستخدام القوة يتخذها القادة والنخب، لكن قد لا يحدث توافق بين توجهاتهم مع ما هو متاح من القوة، فخيارات القادة والنخب لتوظيف الموارد الوطنية وتوجيهها كما هو مرغوب تتأثر بالهيكل المؤسساتية والمجتمعية.

فتتأثر القوة وتعبئتها بالعوامل المجتمعية من حيث علاقات الدولة بالمجتمع، ومدى تماسك النخبة، واستقرار النظام، وطبيعة الثقافة السائدة، والعوامل الفردية كتصورات صانعي القرار ومدرعاتهم وتصوراتهم، كذلك لم يغفل التقليديون الجدد عن العامل النظامي المتمثل بفوضوية النظام الدولي من حيث مدى التجانس او عدمه بين الدول (ديمقراطية، استبدادية، ليبرالية، شيوعية)، ونمط التوازن (احادي، ثنائي، متعدد) فكلها عوامل تؤثر في قدرت الدولة على توظيف قوتها ومسارات توجيه هذه القوة

ثانيا. النظرية الليبرالية

1. **الليبرالية الكلاسيكية:** يرى هذا التيار أن قوة الدولة تكمن في تجارتها الخارجية، مما يتطلب منها العمل على تحقيق التجارة الحرة لأجل استجلاب الثروة اللازمة لبناء القوة العسكرية، التي تستخدم من أجل الدفاع في اوقات الحرب او كوسيلة تهديد دبلوماسية في السلم ، وهذا الامر يفرض عليها السيطرة على طرق التجارة وضمان الوصول للأسواق التجارية، فهي توفر اسلوب إكراه بين الدول، فالحرب الاقتصادية والضغط الاقتصادي يمكنهما الحل محل الحرب والتهديد بها، وكذلك توفير النفوذ وتحقيق تبعية القوى الاخرى.

2. **الليبرالية الجمهورية والسلام الديمقراطي:** تؤكد على ان الليبراليات الديمقراطية تمارس ضبطا وتقييد لإستخدام القوة في الداخل أو تجاه الديمقراطيات في البيئة الدولية، فأنظمة الضوابط والتوازنات الداخلية، والحاجة إلى كسب موافقة الرأي العام، تُقيد القرارات المتعلقة باستخدام العنف على نطاق واسع، وتقلل من احتمالية اتخاذ مثل هذه القرارات، وتدفعها لإتباع الاساليب السلمية في حل نزاعاتها وتجنب استخدام القوة

في علاقاتها، في حين أنها تلجأ الى استخدام القوة والعنف والتهديد بهما في علاقاتها مع الدول الغير ديمقراطية؛ نظراً لغياب الضبط والتوازن في تلك الأنظمة بخصوص استخدام القوة.

3. الليبرالية الطوبائية المثالية: يؤكد انصار هذه المدرسة على وجود مبدأ اخلاقي يجب على الدول الالتزام به في علاقاتها وتؤكد على رفض طروحات القوة للنظرية الواقعية، وأكدوا على أهميه القانون الدولي والمنظمات الدولية في تأطير ومأسسة استخدام الدول للقوة.

4. الليبرالية المؤسسية في العلاقات الدولية: تبلورت هذه المدرسة على يد كل من جوزيف ناي وروبرت كيوهان وقد قدمت عدت طروحات استبعدوا من خلالها اختزال القوة بالجانب العسكري وهذه الطروحات هي:

1. القوة الناعمة: الفكرة الأساسية لدى ناي في طرحه للمفهوم هي التأكيد وجود وجه آخر غير مادي للقوة، قوامه الجاذبية المستمدة من ثقافة الدولة وقيمها ومصداقيتها المتولدة عن ممارساتها المتوائمة مع هذه القيم، فالجذب في هذا النمط من القوة يستبعد الإرغام، القهر، والتهديد العسكري، والضغط الإقتصادي، ولا يتم عن طريق دفع الرشاوى وتقديم الأموال لشراء التأييد و الموالاة، بل عن طريق الجاذبية، وجعل الآخرين يريدون ما تريد، هذا يمكن تحقيقه بجعل ثقافة الدولة مغرية للآخرين بحيث تسهم في صياغة الميول والاهواء، كما ترتكز القوة الناعمة أيضاً بالالتزام بالقيم السياسية المحلية والعالمية، وانتهاج سياسة خارجية مشروعة تتوافق مع القواعد والمعايير العالمية.

2. الإعتماد اللامتناظر: يُشكل هذا النوع من الاعتماد مصدر من مصادر القوة والنفوذ، فيقترح كيوهان وناي أن القوة مستمدة من أنماط الاعتماد المتبادل اللامتناظر بين الفاعلين في مجالات القضايا التي يتشاركون فيها، فالقوة هي سيطرة على الموارد، أو قدرة التأثير في النتائج، فالفاعل الأقل اعتمادا في العلاقة يمتلك مورد قوة كبير، لأن التغييرات في العلاقة التي قد يكون الفاعل قادرا على البدء فيها، أو التهديد بها ستكون أقل تكلفة على هذا الفاعل مقارنة بشركائه.

وبالتالي تعزيز قوتهم الخاصة وقدرتهم في الحصول على النتائج التي يريدونها في إطار العلاقة في حين أن الفاعلين الآخرين سوف يجدون بان خياراتهم مقيدة بسبب قدرة فاعلون آخرون في التلاعب بهذه العلاقة، مما يعني وجود قابلية للتأثر تكون له تداعيات أكبر على التوزيع غير المتكافئ للقوة والاستقلالية.

3. قدرة اللا قرار: تتكون الأنظمة الدولية من المؤسسات المبادئ، والمعايير، والقواعد، وإجراءات صنع القرار، سواء كانت ضمنية أو صريحة، وهي لا تعكس واقع السياسة الدولية بقدر ما تؤثر فيها أيضاً القدرة على التحكم فيما يُدرج في جدول الأعمال في المؤسسات أهم من القدرة على تحديد ما يحدث عندما تُطرح القضايا في النقاش.

فالقضايا العسكرية والأمنية و ميزان القوى، لم تعد كافية لفهم كيفية بروز القضايا في سلم الاهتمام الدولي، ففي عالم الترابط المعقد، يمكن أن تأتي القوة من القدرة على تكوين الأجندة والتحكم بدل القوة العسكرية، سواء من قبل الدول أو الفاعلين من غير الدول، مما يجبر الحكومات على إعادة ترتيب أولوياتها.

ثالثاً النظرية البنائية:

يؤكد تيد هوف على دور البنية والوكيل في السياسة العالمية، وبآثار الفوضى على سلوك الدول، وبكيفية تعريف المصالح، وبطبيعة القوة، وبآفاق التغيير، فالفوضى لا يكون لها معنى إلا إذا جرى تفسيرها؛ وأن مصالح الدول هي جزء من عملية بناء الهوية؛ وأن القوة مادية وخطابية في آن واحد، لقد قدّم البنائيون بُعدين لتصور القوة:

1. إن القوة تتجاوز البعد المادي؛ فهي يمكن أن تكون فكرية/معرفية .
2. إن آثار القوة تتجاوز القدرة على تغيير السلوك فهي تشتمل على كيفية توظيف المعرفة، وتثبيت المعاني، وبناء الهويات.

فتوزيع القوة بحسب الكسندر وندت يؤثر في حسابات الدول، لكن كيفية حدوث هذا التأثير يتوقف على الفهم والتوقعات البينذاتية أي على توزيع المعرفة التي تُكون التصورات عن الذات والآخر، فالفوضى وتوزيع القوة لا يكفيان لوحدهما لتحديد أيهما يُمثل تهديد للآخر فلقوة العسكرية الأمريكية تأثير مختلف بالنسبة لكندا عن لكوبا أو روسيا الإتحادية، فطريقة تعريف الفواعل لنفسها بتبنيها لهوية معينة والتي تتضمن السعي للقيام بدور عالمي أو اقليمي، هي التي تحدد مصالحها التي فرضها عليها ذلك الدور النابع من هويتها ، فالهوية هي ما تحدد المعنى الذاتي والموضوعي للقوة.

فالبينة الدولية بحسب وندت تتكون من عناصر مادية وأخرى اجتماعية، وهذه الأخيرة هي التي تحتوي العناصر المادية وتعطي لها معنى معين، فالبناء الاجتماعي للبيئة الدولية يتحدد بالمعارف

المشتركة والتي تؤثر في الموارد المادية، والممارسات، فصحيح أن البنية الاجتماعية للبيئة الدولية تتكون من القدرات العسكرية للدول، لكنّ المعارف المشتركة هي التي تعطي لتلك القدرات معنىً معين، فالمعضلة الأمنية لا تحدث بسبب القدرات المادية للدول فقط؛ وإنما نتيجة المعرفة المشتركة التي تسهم في غياب الثقة تجاه القدرات المادية للطرف الآخر ونواياه.

يجب على أي تحليل بينذاتي للقوة أن يتناول المعرفة لأن الواقع الاجتماعي يمثل بُعداً أساسياً من أبعاد القوة، فالمصلحة الوطنية، الأمن، والقوة لا تظهر كأشياء معطاة موضوعياً، بل هي مبنية اجتماعياً، فالسلوك أو الفعل ذا المعنى لا يمكن أن يتحقق إلا في سياق اجتماعي مشترك، إذ يطور الفاعلون علاقاتهم وفهمهم للآخرين من خلال المعايير والممارسات، وفي غياب المعايير، فإن ممارسات القوة أو الأفعال ستكون بلا معنى، فالمعايير التأسيسية هي التي تحدد الهوية عبر الأفعال التي تجعل الآخرين يعترفون بها ويستجيبون لها.

فالبنائية تفصل الذاتي عن الموضوعي في تحديدها لمضمون القوة والتغيرات في بنية النظام الدولي، فهم يتناولونها كواقع ذاتي وليس معطى موضوعي منفصل عن الذات، فيرفضون قبول الواقع كما هي مُعطى، فالقوة هي بناء اجتماعي يتوقف تحديد محتواها وانعكاساتها على التفاعل بين الوحدات الفاعلة في النظام الدولي التي تشتمل الى جانب الدول (المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية)، والبناء الذي يحتوي هذه الوحدات، فهناك علاقة تأثير بيني بين البنية والوكيل في النظام الدولي،

فالفوضى الدولية للنظام الدولي لديهم واقع موضوعي يؤثر ويتأثر بالعامل البينذاتي، وطبيعتها التي تُحدد سمة علاقات القوة في النظام الدولي تتأثر بالهويات المؤسسية للدول، وهذه الفوضى تتراوح بين ثلاث أنواع من الثقافات (العداء، التنافس، الصداقة) وكل ثقافة من هذه الثقافات تنطوي على مجموعة من المعايير والافكار التي تؤثر على كيفية تحديد الفاعلين لمصالحهم ومن ثمّ سلوكياتهم وادوارهم وكيفية رؤيتهم للآخر ومعرفتهم لكيفية رؤية الآخر لهم.

ففي ثقافة العداة ما يُهيمن هو دور العدو على علاقات القوة فلا اعتراف للآخر بحق الوجود والحياة، وبالتالي لا يوجد احترام للقيم والقوانين، أمّا في ثقافة التنافس فيهيمن دور المنافس، فيتم استخدام القوة لغرض تغيير السلوكيات للدول الأخرى نحو الاتجاه المطلوب وليس بقصد الإقصاء، وفي ثقافة

الصداقة يسود السلام بين الدول ويتم اللجوء الى القوانين ولا تُستخدم القوة إلا لغرض الدفاع عن النفس او الدفاع عن دولة صديقة تتعرض للعدوان.